

* قراءات من حصاد المراكز البحثية

الانتخابات الأمريكية: نتائجها ودلالاتها في تحليلات مراكز الأبحاث

سمير كرم

مستشار المدير العام - مركز دراسات الوحدة العربية.

(١)

Jewish Institution for National Security
Affairs [JINSA],

«Elections 2006.»

Viewpoint, by Morris Amitay, 10 November 2006.

«بالنظر إلى الالتزام المزدوج، من المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، بدفاع قومي ذي صدقية، وبتشجيع روابط أوثق بين الولايات المتحدة وإسرائيل، كيف تؤثر نتيجة الانتخابات النصفية الأخيرة على جدول أعمال المعهد؟

تبدأ بهذا التساؤل وجهة نظر هذا المعهد - كما عبر عنها في مذكرة نشرت على موقعه الإلكتروني، بعد ثلاثة أيام من الانتخابات الأمريكية. وتجيب المذكرة على الفور بأن «الاستيلاء الديمقراطي على مجلسي النواب والشيوخ لا يبشر بخير بخاصة في ما يتعلق بدعم هذين الهدفين». ويضيف الباحث كاتب «المذكرة» - موريس أميتاي - أن أموراً كثيرة تتعلق في مجلس

أوجدت انتخابات نصف المدة الرئاسية التي جرت في الولايات المتحدة في السابع من تشرين الثاني /نوفمبر الماضي، والنتائج التي انتهت إليها، نوعاً من الاندفاع نحو الكتابة عنها، تعليقاً وتحليلاً وغير ذلك. حتى إن المراكز البحثية (مصانع الأفكار) لم تطق صبراً، وهي التي يفترض فيها أن تتأني وتدرس، على العكس من وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة التي تجد نفسها مطالبة بإنتاج التعليقات والتحليلات فوراً والتسابق في ما بينها إلى ذلك.

لهذا فإن السؤال: هل اختلفت الطريقة التي تناولت فيها المراكز البحثية هذا الحدث عن طريقه الصحف والقنوات الفضائية التلفزيونية؟

قد يكون في الإمكان الوصول إلى جواب محدد عن هذا السؤال بقراءة مجموعة مختارة من تحليلات المراكز البحثية التي كتبت خلال أيام، وحتى ساعات، من إعلان هزيمة الحزب الجمهوري الواضحة في هذه الانتخابات.

للاعتمادات الدفاعية. وديكس صديق لكل من المجتمع الدفاعي والمجتمع المؤيد لإسرائيل.

ويصف آميتاي فوز السناتور (الديمقراطي سابقاً) جو ليبرمان المؤيد للحرب الأمريكية في العراق، والذي اضطر لترشيح نفسه مستقلاً بعدما خسر ترشيح الحزب الديمقراطي له، بأنه كان «أسعد خبر في ليلة الانتخابات سواء لإسرائيل أو لمستقبل الأمن الأمريكي». (...)

ويمكننا أن نشير هنا إلى أن معهد «جينسا» - الذي نصفه اختصاراً بأنه الجناح العسكري للوبي اليهودي في أمريكا - كان وحده من بين منظمات «اللوبي» الذي لم يتجنب التعقيب على خسارة الجمهوريين.

(٢)

Foreign Policy in Focus, A Think Tank Without Walls,

«Iraq After November 7»,

by Walden Bello, 13 November 2006.

والدن بيللو واحد من أبرز كتاب أمريكا التقدميين تخصصاً في قضايا السياسة الخارجية وقضايا العولمة. كتب تحليلاً عن العراق بعد الانتخابات الأمريكية الأخيرة لمركز أبحاث السياسة الخارجية (الذي يطلق على نفسه وصف «مصنع أفكار بلا أسوار»). يقول بيللو إن الانتخابات الأخيرة كانت ممارسة في الوفاء بالوعد. فقد جاءت في وقت محا العالم فيه الناخبين الأمريكيين باعتبارهم كمّاً لا حياة فيه... استيقظ الناخبون ليوجّهوا إلى الجمهوريين أسوأ ضربة أصابتهم خلال ربيع القرن الأخير.

النواب الجناح المعتدل - يدعمه عدد من القادمين الجدد إلى المجلس من نوي الميل المحافظ نسبياً - يمكنه أن يوقف الانجراف يساراً نحو انسحاب فوري من العراق.

ويضيف أن نانسي بيلوسي التي عاجلاً ما ستصبح رئيسة لمجلس النواب قد أقامت علاقات وثيقة مع الجماعات اليهودية، ولكنها لن تملك دوراً مباشراً في التشريعات والنشاطات ذات التأثير في مستوى إسرائيل، وإن كان من الواضح أنها ستؤدي دوراً عاماً. إنما الأمر أن بعض الجماعات اليهودية الهامشية، وبعض الداعمين الليبراليين الأثرياء الذين يمكن لأرائهم بشأن إسرائيل والدفاع القومي أن توصف بأنها آراء «حمائم»، سيكون لها نفوذ كبير في الكونغرس وهو تحت سيطرة الديمقراطيين.

ومن أهم النقاط التي أثارها الباحث آميتاي قوله: إن الديمقراطيين البارزين الخمسة الذين سيتولون رئاسة أهم لجان الكونغرس في المرحلة المقبلة هم جميعاً ممن صوتوا ضد «قانون مكافحة الإرهاب الفلسطيني» الذي أقره الكونغرس - حينما كانت الأغلبية الجمهورية - بأغلبية ٣٦١ ومعارضة ٣٧ نائباً. أما على الجانب الإيجابي - من وجهة نظره - فيرى أن النائب اليهودي الموالي لإسرائيل توم لانتوس سيراؤس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب «وإسرائيل ليس لها مثله داعم أقوى ولا أشد تأثيراً ولا أكثر التزاماً في الكونغرس ويجيد العمل مع زملائه الجمهوريين». كما إن «في حالة تولي النائب مورتا موقعاً قيادياً في مجلس النواب فإن نورم ديكس سيراؤس اللجنة الفرعية

هذا المحلل، تتمثل في قوله إن العسكريين يمكن أن يكونوا أحد مصادر الضغط، ذلك، أنه من المعروف أن كبار القادة العسكريين هم في حالة استياء قصوى من القيادة المدنية، لأنهم يشعرون بأن العراق دمر صدقية العسكريين الأمريكيين... «ربما لم يعانِ العسكريون الأمريكيون في العراق بعد من حالات تمرد كبرى، ولكن تدهور المعنويات واضح في تزايد حوادث قتل المدنيين والاغتصاب وسوء معاملة السجناء.

مع ذلك يختتم بيللو بأن وقوع تمرد واسع النطاق بين العسكريين على غرار ما حدث في السنوات الأخيرة من حرب فيتنام هو أمر «ليس مرجحاً»... ويرجح أن تلجأ القيادة العسكرية إلى وضع القوات في العراق في مواقع الدفاع للتقليل من خسائرها البشرية.

(٣)

Council on Foreign Relations,
«Challenges for Post-Election Con-
gress,»

Daily Analysis, by Robert McMahon,
13 November 2006.

ما كان مجلس العلاقات الخارجية ليعنى بنتائج الانتخابات الأمريكية إلى حد إصدار تحليل لها خلال أيام قليلة من ظهور نتائجها، لولا أن هذه النتائج وقبلها الحملة الانتخابية الطويلة كانتا من شؤون السياسة الخارجية. وكان هذا بحد ذاته تغييراً كبيراً في «العادات» السياسية الأمريكية.

قال المحلل روبرت ماكماهون معبراً

ويقول بيللو لم يكن الوسطيون والمستقلون فحسب هم الذين صوتوا لإبعاد الناخبين الجمهوريين، بل إن ثلث التبشيريين الإنجيليين الذين يشكلون قاعدة بوش الأصولية المسيحية - صوتوا للديمقراطيين. ويضيف أنه بالنسبة إلى الأمريكيين كان الاختيار بين أمريكتين وبين مستقبلين للنظام الدولي. في أمريكا إمبريالية، يمكن أن تتركز السلطة في يدي الرئيس ولا تعود هناك أساليب للمحاسبة، وتضعف الحريات المدنية أو تضع، ويتزاحم الإنفاق العسكري مبتلغاً الإنفاق الاجتماعي، وتزداد الهوة بين الأغنياء والفقراء اتساعاً... وعلى النقيض من هذا الدرب الذي يعني أمريكا الإمبريالية هناك أمريكا جمهورية التي تركز جهودها لخلق عالمي تعاوني حيث تسمع إرادة الشعب وتبقى الحريات المدنية لا يمسه شيء، ويبعد المال عن السياسة...».

في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر رفض الناخب الأمريكي بوضوح الطريق الإمبريالي... لكن والدن بيللو - مع ذلك - يقول إن بوش يبقى هو الرئيس في ما يتعلق بالسياسة في العراق، وليس من المرجح أن يكف هذا الرجل العنيد عن اعتقاده بالنصر، الذي أعاد القول به كهدف في المؤتمر الصحافي نفسه الذي أعلن فيه استقالة رامسفيلد. أما الديمقراطيون فإنهم يجدون الآن الوزن الأخلاقي للبلد وراءهم يدعمهم، ولديهم فرصة ليس فقط لإزالة عقبة، أما السياسة الخارجية، إنما لفتح طريق إلى علاقات جديدة بين أمريكا والعالم.

غير أن من أهم النقاط التي يثيرها

ويشير ماكماهون هنا إلى أن ريتشارد هاس - الرئيس الحالي لمجلس العلاقات الخارجية - أعرب عن اعتقاده بأن الأرجح أن تصدر هذه المجموعة توصيات بخفض القوات الأمريكية في العراق، وبتكثيف دبلوماسية الاتصال بشأن العراق مع إيران وسوريا.

(٤)

Stratfor, Strategic Forecasting, Inc.,
«Back to Iraq,»
by George Friedman, 8 November 2006.
كتب جورج فريدمان - مدير مؤسسة «ستراتفور» المتخصصة في شؤون المخابرات والمعلومات - تحليله هذا قبل إعلان فوز الديمقراطيين بالأغلبية في مجلس الشيوخ. كان قد أعلن فوزهم بالأغلبية في مجلس النواب. مع ذلك فإنه بدا في بداية تحليله على درجة عالية من الثقة بأن مجلس الشيوخ سيصبح أيضاً تحت سيطرة الديمقراطيين. على أي الأحوال فإنه اعتبر أن «استقالة» دونالد رامسفيلد من منصب وزير الدفاع كانت مفاجأة أشد وقعاً من فوز الديمقراطيين.

وحاول فريدمان أن يستشف من اختيار روبرت غيتس لخلافة رامسفيلد ملامح الاستراتيجية البديلة التي يجد الرئيس بوش نفسه مضطراً لإيجادها بعد هذه النتيجة الانتخابية. ويشير إلى أن غيتس وثيق الصلة بفريق السياسة الخارجية المحيط بالرئيس الأسبق جورج بوش الأب، وكثير منهم من منتقدي سياسة بوش الابن العراقية، ولهذا فإن تحريك غيتس إلى موقع وزير الدفاع يشير إلى أن

عن رأي المجلس - الذي يعد أحد أكثر المراكز البحثية الأمريكية نفوذاً في السياسة الخارجية - «إن الجمهوريين الذين أزيحوا من السلطة في الكونغرس مؤخراً، يواصلون جدول أعمال مزدحم في أسابيعهم الأخيرة كأغلبية من يواجهون تحدياً في العمل على نحو متعاون مع الديمقراطيين على عدد من المسائل السياسية الخارجية المهمة». وقال أيضاً إن مسألتين عاجلتين بين أولويات البيت الأبيض تدوان محكوماً عليهما بالفشل مسبقاً. الأولى هي مد فترة تولي جون بولتون منصبه كسفير للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، الأمر الذي عارضه الديمقراطيون منذ البداية، والثاني هو تشريع يسمح بقيام وكالة الأمن القومي (أكبر وكالات المخابرات الأمريكية على الإطلاق) بتسجيل المكالمات المحلية.

«إلا أن المسألة التي سراقبها الجميع عن كثب خلال الأسابيع القليلة القادمة فهي بالطبع سياسة الإدارة في شأن الحرب في العراق. فقد أوضح النخبون أن طريقة الجمهوريين في معالجة الحرب كانت سبباً في تحولهم سريعاً نحو المرشحين الديمقراطيين. وليس من المتوقع أن يصدر تشريع جديد بشأن العراق خلال الفترة التي تتحول فيها رئاسة بوش إلى «بطة عرجاء»، ولكن من المتوقع أن تصدر «مجموعة دراسة العراق» (التي يرأسها وزير الخارجية الأسبق بيكر وتضم وزير الدفاع المرشح روبرت غيتس) توصياتها قبل نهاية العام، أي قبل انتهاء دورة الكونغرس الحالي.

مجموعة دراسة العراق «ستوصي بتغيير أساسي في الطريقة التي تستخدم بها القوات الأمريكية»، لتصبح مهمتها ضمان أن لا تكسب إيران - وامتداداً لذلك إلى سوريا - مزيد من القوة والنفوذ في العراق. كما يستنتج فريدمان «أن العراقيين سيجبرون على التوصل إلى وئام سياسي في ما بينهم»، وأن الولايات المتحدة ستجد أن عليها «أن تواجه نفوذ إيران الهائل في العراق مواجهة مباشرة، وإلا فإنها ستصبح مقيدة بالبقاء في العراق إلى أجل غير مسمى».

(٥)

Brookings Institution,

«A Post-Election Analysis: Victories, Losses and What Lies Ahead.»

Brookings Briefing, 10 November 2006.

عقدت مؤسسة بروكنغز حلقة نقاشية يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ - أي بعد يومين اثنين من ظهور النتائج النهائية للانتخابات، أدارها توماس مان (Thomas Mann) الزميل الأقدم في المؤسسة وتحدث فيها ثلاثة من الباحثين البارزين في المؤسسة. وقالت سوزان رايس (Susan Rice) إن أعضاء الكونغرس يتمنون من الآن أن تكون مسألة العراق غائبة تماماً عن حملة انتخابات الرئاسة القادمة (٢٠٠٨) لأنها أثبتت أثرها الفتاك في انتخابات نصف المدة الرئاسية. وأعربت عن اعتقادها بأنه إذا لم تحل مشكلة العراق قبل انتخابات الرئاسة فسيكون لها تأثير كبير في فرص الجمهوريين في عام ٢٠٠٨، ولهذا فإن الجمهوريين لهم مصلحة قوية في «تغيير

بوش أخذ في التحول عن فريق إدارته الرسمي والعودة إلى الكوادر المسنة التي لم تكن غالباً تحظى بتقدير عال في البيت الأبيض قبل هذه الخطوة.

أهم من هذا أن غيتس هو عضو في فريق «مجموعة دراسة العراق» التي يرأسها وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر، والتي شكلها بوش الابن للبحث عن سياسة بديلة في العراق، سياسة يمكن أن يؤيدها الحزبان الجمهوري والديمقراطي. بل إن فريدمان يلاحظ أن بوش كان قد أعلن بلهجة قاطعة في الأسبوع الذي سبق الانتخابات مباشرة أن رامسفيلد باق معه في إدارته في منصب وزير الدفاع حتى نهاية فترة رئاسته. مع ذلك فإن فريدمان يستنتج من السرعة التي جرى فيها ترشيح غيتس للمنصب أن استقالة رامسفيلد كانت قيد الإعداد منذ بعض الوقت (على الرغم من تصريح بوش ذاك).

ويضيف فريدمان إلى ذلك تحليله لتصورات ما يمكن أن يتضمن تقرير مجموعة دراسة العراق (مجموعة بيكر): (١) توصية بأن تواصل الولايات المتحدة استراتيجيتها الحالية: أي القيام بعمليات عسكرية، هدفها خلق بيئة أمنية يمكن للحكومة العراقية أن تؤدي فيها وظائفها. (٢) توصية بانسحاب فوري للقوات الأمريكية والسماح للعراقيين بأن يحلوا مشكلاتهم السياسية. (٣) توصية بإعادة انتشار القوات (الأمريكية) في العراق يكون مبنياً على تعريف جديد لمهمتها. (٤) توصية بوضع تعريف جديد للمهمة السياسية في العراق.

وينتهي فريدمان من تحليله إلى أن

الرئيس بوش ومعها الحزب الجمهوري كله تلقياً تصويتاً بحجب الثقة نتيجة هذه الانتخابات الأخيرة وأن السبب الأول الأساسي هو العراق.

ويضيف دالر قائلاً «مثل هذه النتيجة في بلد يأخذ بنظام الديمقراطية البرلمانية كانت تنتهي بتغيير الحكومة، أما في نظامنا الرئاسي فإنها ينبغي أن تؤدي إلى تغيير في السياسة. أما إذا كان هذا التغيير سيحدث فأمر ما سيحدد ما إذا كان بوش يبقى مناسباً لتسيير السياسة الخارجية للبلد».

وقال تحليل «بروكنغز» إن حصول الديمقراطيين على الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ يعطيهم سيطرة على جدول أعمال الكونغرس، ولكنه لا يعطيهم سيطرة على السياسة الخارجية... فهي تبقى - وفقاً لنظامنا - داخل إطار السلطة التنفيذية. ولهذا فإنه إن كان لا بد أن يحدث التغيير الذي من أجله صوت الناخبون فإنه سيأتي مما سيفعله الرئيس، هل سيواصل ما ظل يفعله طوال السنوات الست الماضية.

وبشأن العراق يقول التحليل إنه يتعين على بوش أن يشرع في انتهاج استراتيجية مختلفة. ويقول أيضاً إن أصواتاً سترتفع مطالبة بالتزام ثنائي (من الحزبين) بإرسال مزيد من القوات لتحقيق النصر في العراق، إلا أنه لا مزيد من القوات يمكن أن يرسل إلى العراق، وفي حرب أهلية حالياً تدور، هناك فإن الطريقة الوحيدة للفوز تكون بالوقوف إلى جانب أحد الطرفين. اليوم فإن هدف أمريكا لا

المسار» الراهن في العراق، وقد أصبحوا يتحدثون بهذا المعنى حتى قبل الانتخابات الأخيرة.

وأضافت رايس (التي لا تربطها صلة بوزارة الخارجية الأمريكية) أن اللغز هنا يكمن في أن هذا الموقف الجديد من الجمهوريين لا يعني أن الرئيس بوش يشاركهم هذه المصلحة، والسبب واضح، وهو أنه لن يكون مرشحاً في عام ٢٠٠٨. وتبقى مسألة مدة استعداده لتغيير المسار في العراق مسألة مفتوحة. مع ذلك فقد اعتبرت أن تعيين روبرت غيتس لتولي منصب وزير الدفاع هو خطوة مشجعة، لأنه كان طوال الوقت من المنتقدين لسياسة الإدارة في العراق كما إنه دافع عن فكرة التواصل مع جيران العراق، وبخاصة إيران وسوريا، وهي خطوة ضرورية للتوصل إلى نتيجة سياسية قادرة على الاستمرار.

(٦)

Brookings Institution,

«Midterm Elections: A Vote of No Confidence»,

by Ivo H. Daalder, 8 November 2006.

من ناحية أخرى اختار الباحث آيفو دالر (مؤسسة بروكنغز أيضاً) بأن يكون عنوان تحليله - وفي الوقت نفسه الجملة الأولى فيه - مباشراً للغاية وبلا مواربة «الانتخابات النصفية: تصويت بعدم الثقة». ربما يقال أن مؤسسة بروكنغز معروفة بأنها إلى الحزب الديمقراطي، ولكنها - أيضاً - تتوخى الدقة الأكاديمية، وعلاوة على ذلك فإنها تمثل التيار المحافظ في الحزب الديمقراطي. ثم من يمكنه أن ينكر أن إدارة

القومي بفقرة يعدد فيها «إنجازات رامسفيلد العديدة في المجال الدفاعي: سياسة واضحة لنشر دفاعات صاروخية لحماية أمريكا ضد الصواريخ الباليستية من الدول المارقة؛ تطوير التحول العسكري من جهد يفتقر إلى محور يرتكز عليه إلى منصة لتطوير أنواع القدرات العسكرية التي تحتاج إليها تحديات القرن الحادي والعشرين؛ نشر القوات المسلحة لتلعب دوراً مهماً وشجاعاً في خوض الحرب على الإرهاب... وينتهي فقرة الإنجازات بالإشارة إلى حاجة واشنطن لأن تركز على المستقبل والمهام الدقيقة التي تتطلبها سلامة أمريكا وحريتها ورخاؤها.

بعد هذا يتصدى التحليل للمهمات التي تنتظر الوزير المرشح لخلافة رامسفيلد - روبرت غيتس مدير المخابرات المركزية الأسبق - وفي مقدمتها إنهاء المهمة في العراق وأفغانستان. ويقول «لا يوجد حل عسكري بسيط للتحديات في كلا البلدين. وينبغي أن تركز الجهود الأمريكية على مساعدة الحكومتين العراقية والأفغانية على بناء قدراتهما لتولي مسؤولية أمنهما الخاص وتشجيعهما على معالجة المسائل السياسية التي تقسم شعبيهما.

المهمة التالية للعراق وأفغانستان بالنسبة إلى الاستراتيجية العسكرية الأمريكية هي - في هذا التحليل - نشر شبكة صواريخ دفاعية فعالة، تليها مسألة القضاء على الإرهابيين، وأخيراً مسألة تجنب تحول القوة العسكرية الأمريكية إلى قوة جوفاء.

ولم يفت محلل مؤسسة التراث

يمكن أن يكون النصر، إنما عليها أن تقلل أضرار هزيمتها إلى أدنى حد ممكن.

وهذا يتطلب - في رأي المحلل - التزاماً واضحاً لا لبس فيه يفض الاشتباك في هذا الصراع. ينبغي أن تبتعد القوات الأمريكية فوراً من شوارع بغداد ومدن العراق الأخرى إلى أمان تُكْنِها وقواعدها. وعندئذ يتعين عليها أن تبدأ عملية الانسحاب المطرد. فخلال الأشهر - بين ستة واثني عشر - التي ستستغرقها القوات الأمريكية لمغادرة العراق ينبغي أن تكون مهمة القوات التي تبقى هناك مهمة مزدوجة: ردع أي تدخل خارجي ومراقبة المصالحة العراقية.

(٧)

Heritage Foundation,

«After Rumsfeld: Next Step for the National Defense»,

Web Memo; no. 1251, by James Jay Carafano, 8 November 2006.

إذا كانت مؤسسة بروكنغز تمثل الفكر الليبرالي بين مراكز الأبحاث السياسية الأمريكية فإن «مؤسسة التراث» - التي أسسها عدد من أقرب السياسيين إلى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في عام ١٩٧٣ وساعدوا في وصوله إلى الرئاسة عام ١٩٨١ - هي بين المراكز البحثية الأكثر قرباً من إدارة بوش وفكر المحافظين الجدد. ويلفت النظر أنها اهتمت بالتعليق على استقالة دونالد رامسفيلد من منصب وزير الدفاع ربما باعتباره «واحداً منهم».

يبدأ كاتب التحليل دكتور كارافانو وهو زميل أقدم في المؤسسة لشؤون الأمن

واحدة من هذه المشكلات بمفردها أدت إلى فقدان عشرات، وفي بعض الأحيان مئات، من الناخبين القانونيين حقهم في التصويت. وبصورة جماعية كان معنى هذا أننا لا نزال بعيدين كثيراً عن جعل ديمقراطيتنا عظيمة كما ينبغي أن تكون».

(٨)

وأضافت المحللة أنه على الرغم من أن تعطل ماكينات التصويت قد نال معظم اهتمام الصحافة فإن ثلاث مشكلات أخرى ينبغي أن تعالج قبل حلول موعد انتخابات الرئاسة في عام ٢٠٠٨: صفوف الناخبين الطويلة في انتظار أداء واجب التصويت - مشكلات إثبات هوية الناخب - ممارسات الخداع في عملية التصويت، وهي مشكلة لعبت دوراً كبيراً في انتخابات الرئاسة والكونغرس في عام ٢٠٠٤.

وتشير الباحثة وانغ إلى إحدى أخطر الممارسات الخداعية التي اتبعت في الانتخابات الأمريكية الأخيرة، حيث كان ينادى بين صفوف الناخبين المنتظرين أمام مراكز الاقتراع - بواسطة مكبرات الصوت - بأن إلقاءهم بأصواتهم قد نقل إلى مركز آخر وأن عليهم أن يغادروا المكان إليه. ولم يكن هذا صحيحاً. بل إن بعض النداءات الخادعة ذهب إلى حد القول إن الذين يبقون للاقتراع في غير المكان الصحيح سيعد تصويتهم جريمة (...)

المحافظة أن يختتم تحليله بأن «رامسفيلد أنهى واجبه بشجاعة وتصميم» وأن «المهام لن تكون أيسر على أولئك الذين يخلفونه».

Century Foundation,

«A Post Mortem on the Voting Process»,
by Tova Andrea Wang, 9 November
2006.

عالجت «مؤسسة القرن» (*) الأمريكية نتائج الانتخابات النصفية بعد يوم واحد من ظهور النتائج النهائية وحصول الحزب الديمقراطي على الأغلبية في مجلسي الكونغرس وعلى أغلبية مناصب حكام الولايات المتحدة، بأكثر من تحليل وأكثر من تعليق.

التحليل الأساسي بينها كتبته توفأ أندريا وانغ وقالت فيه إن الصعوبة المشهود فيها للتنبؤ بنتائج الانتخابات الأمريكية لم تظهر في هذه الانتخابات، فقد كان التنبؤ بهزيمة واضحة لإدارة بوش والمرشحين الجمهوريين أمراً سهلاً. وقالت «لقد تمكنت الديمقراطية من الحفاظ على حياتها، بل إنها ازدهرت في بعض المواقع يوم الانتخابات، ولكنك حينما تنظر في أنحاء البلد تجد أن المشكلات التي حدثت كانت خطيرة، وأن كل

(*) «مؤسسة القرن» هي واحدة من أقدم المراكز البحثية الأمريكية، فقد تأسست في عام ١٩١٩ على أساس قناعة فكرية «بأن مزيجاً من حكومة فعالة وديمقراطية مفتوحة وأسواق حرة هو مفتاح النمو والرخاء في الولايات المتحدة». وتتركز أبحاث المؤسسة في الوقت نفسه على عدد من القضايا البارزة في المجتمع الأمريكي مثل: اتساع هوة عدم المساواة الاقتصادية بين الأمريكيين - عواقب ازدياد نسبة كبار السن بين السكان - تطوير سياسات منع الإرهاب والرد عليه مع الحفاظ على الحريات المدنية - دعم الدور الأمريكي في العالم كقيادة فعالة ومتعاونة مع الرد على المشكلات الأمنية والاقتصادية.

(٩)

Public Agenda^(*), Public Agenda Alert,
«After the Election: What Now for Foreign Policy?»,
9 November 2006.

وقد جاءت النتائج الأخيرة لانتخابات نصف الفترة الرئاسية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي لتؤكد صحة استطلاعاته وتوقعاته. وفي أعقاب هذه الانتخابات ظهر على موقعه على شبكة الانترنت هذا التقرير بعنوان: «بعد الانتخابات: ماذا الآن بالنسبة للسياسة الخارجية؟» وجاء في هذا التقرير القصير:

«بحصول الديمقراطيين على السيطرة في الكونغرس وباستقالة وزير الدفاع رونالد رامسفيلد هناك بالتأكيد تغير في القيادة. ولكن هذا يفضي إلى السؤال المنطقي عن «ماذا بعد ذلك؟» ويستحق الأمر نظرة جديدة إلى الاستراتيجيات التي يعتقد الرأي العام أنها يمكن أن تكون واعدة.

«وبوجه عام فإنه لا توجد سوى استراتيجيات قليلة للسياسة الخارجية ملهمة لثقة الرأي العام في الوقت الحاضر. فالحقيقة أن استراتيجيتين بديلتين فقط تتمتعان بدعم

قوي من الرأي العام في مؤشرات السياسة الخارجية: جمع أفضل لمعلومات المخابرات (بتأييد ٦٢ في المئة) وخفض الاعتماد على الطاقة الأجنبية (٥٧ في المئة).

ويضيف التقرير - بعد مناقشة أكثر تفصيلاً لهاتين الاستراتيجيتين - أن الموضوع الوحيد الذي يكاد يقترب منهما في اهتمام الرأي العام هو استراتيجية للهجرة تضع ضوابط أشد عليها. وهذه تؤيدها نسبة ٥١ في المئة باعتبارها يمكن أن تدخل تحسناً على الأمن القومي بدرجة كبيرة. أما كل الاستراتيجيات الأخرى فلا تتمتع أي واحدة منها بأغلبية واضحة(**).

(١٠)

Cato Institute,
«Post-Election Comments on Divided Government»,

by Stephen Slivinski, 8 November 2006.

في تحليل تناول تأثير نتائج الانتخابات التشريعية الأمريكية في الحرب في العراق، كتب كريستوفر بريبل (Christopher Preble) مدير دراسات السياسة الخارجية في «معهد كاتو»(***) أن هذه الانتخابات كانت في

(*) مركز «جدول الأعمال العام» أسسه في عام ١٩٧٥ عالم الاجتماع الأمريكي دانييل يانكيلوفيتش (Daniel Yankelovich) ووزير الخارجية الأسبق سايروس فانس (Cyrus Vance) بهدف متابعة مؤشرات قبول (أو رفض) الرأي العام الأمريكي لمسارات السياسة الخارجية الأمريكية. وقد شهد فترة نشاط كثيف له خلال السنوات الأخيرة، وأظهرت استطلاعاته انحداً حاداً في ثقة الرأي العام الأمريكي في السياسة الخارجية لإدارة بوش، خاصة في ما يتعلق بالعراق.

(**) للاطلاع على مؤشرات مركز «جدول الأعمال العام» على تدهور ثقة الرأي العام الأمريكي وازدياد معدلات قلقه إزاء أخطار السياسة الخارجية الأمريكية، انظر: **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، ص ١٩٥.

(***) معهد كاتو (الذي يحمل اسم المشروع الروماني الأشهر) تأسس في عام ١٩٧٧ كمركز لأبحاث السياسة العامة في العاصمة الأمريكية واشنطن، ومن الناحية النظرية يتبنى المعهد فلسفة متحررة (Libertarian) لكنها تستمد أساسها من تقاليد الثورة الأمريكية وحرية السوق.

(النواب والشيوخ) سيكون ذا تأثير إيجابي في الاقتصاد الأمريكي، على النقيض مما أشاعه الجمهوريون طوال وقت الحملة الانتخابية. كما أشار في تعليقه إلى أن سيطرة الحزب الديمقراطي على مجلس النواب لن توقف تنفيذ برنامج بوش الذي يخفض الضرائب على الأغنياء وقطاع الأعمال والشركات الكبرى، لأن هذا البرنامج ساري المفعول حتى عام ٢٠١٠ ويستطيع بوش استخدام حق الفيتو الرئاسي في حالة ما إذا حاول الديمقراطيون إلغائه قبل ذلك.

(١١)

Independent Media Institute^(*),

«Murtha Can Lead an Iraq Withdrawal»,
by Arianna Huffington, 10 November
2006.

أدى النائب الديمقراطي الأمريكي جاك مورثا (Jack Murtha) دوراً بالغ القوة والحيوية في الحملة على سياسة إدارة بوش في العراق على مدى أكثر من ٢٠ شهراً. ومن المؤكد أنه كان لهذا الدور تأثير كبير في اتجاه غالبية كبيرة من الناخبين نحو الابتعاد عن المرشحين المؤيدين لحرب بوش، وهذا بدوره ما يفسر هذا التحليل الذي نشره «معهد الإعلام المستقل» في موقعه على شبكة الإنترنت المعروف باسم (AlterNet) «كلمة واحدة».

وفيه تقول آريانا هافنغتون إنه لا صحة للتفسيرات التي لجأ إليها خبراء كثيرون عند تحليل أسباب هزيمة

الأساس - وكما توقعها الجميع - استفتاء على سياسة بوش العراقية، وعلى الرغم من أن الناخبين أرادوا أن يوصلوا رسالة مفادها أن الوضع يحتاج إلى تغيير المسار في العراق، فليس واضحاً بعد، إذا كان تغيير الطرف المسيطر على الكونغرس سيكون له أثر كبير في الاستراتيجية الأمريكية في العراق على السياسة الخارجية بوجه عام. فالقادة الديمقراطيون لم يتحللوا حول سياسة واحدة محددة تجاه العراق والمرشحون لم ينطقوا بصوت واحد حول ما ينبغي عمله.

ويضيف برييل «لا يستطيع الكونغرس تغيير السياسة الخارجية الأمريكية، ولكنه يتحمل مسؤولية كبيرة في الإشراف على هذه السياسة. ومن المؤكد أن القادة الديمقراطيين سيعمدون إلى عقد جلسات استماع لمناقشة الموضوعات التي تهم الرأي العام الأمريكي كما انعكست في نتائج الانتخابات، ولتكون أداة ضغط على الرئيس بوش والإدارة. وهو يرى بشكل عام أن المشهد السياسي قد تغير في الولايات المتحدة الأمر الذي يمهد الطريق نحو تفكير جديد بشأن معظم التحديات الخطيرة التي تواجه البلد.

واختار ستيفن سليفينسكي مدير دراسات الميزانية في معهد كاتو لتعليقه على نتائج الانتخابات، الزاوية الاقتصادية، حيث أكد أن فوز الديمقراطيين وانقسام الحكم الأمريكي بين الجمهوريين الذين يحتفظون بالسلطة التنفيذية (ممثلة أساساً في البيت الأبيض) والديمقراطيين الذين استعادوا السيطرة على السلطة التشريعية بفرعها

(*) يصف «معهد الإعلام المستقل» - في أدبياته - مهمته بأنها تمكين الشعب من ممارسة السلطة عن طريق صحافة مستقلة ومعلومات مستقلة وأدوات إعلامية مستقلة. ويقوم بدوره في الاعتماد على التمويل من تبرعات الأفراد. تأسس في عام ١٩٩٤.

أن أكبر المكاسب التي حققها الديمقراطيون كان في «منطقة الوسط» أي المعتدلين، وأن تميزهم برز في ثلاثة مجالات هي الأخلاق والعراق والاقتصاد (بهذا الترتيب). ولعل تحليلهم انفراد باستنتاج لم يشر إليه أي من المراكز البحثية الأخرى وهو أن الخسائر التي مني بها بوش (أي الحزب الجمهوري) في هذه الانتخابات فاقت تلك التي مني بها الرئيس السابق بيل كلنتون (أي الديمقراطيون) في انتخابات ١٩٩٤ عندما انتزع الجمهوريون الأغلبية من مجلسي الكونغرس. فقد بلغت نسبة الذين عارضوا كلنتون في انتخابات ١٩٩٤ ٢٧ في المئة بينما بلغت نسبة الذين عارضوا بوش في انتخابات ٢٠٠٦ نحو ٣٦ في المئة. وتمثل هذه النسب أعداد الناخبين الذين قالوا - بعد الإدلاء بأصواتهم - إنهم صوتوا على النحو الذي صوتوا فيه تعبيراً عن معارضتهم للرئيس.

وبينما كانت سياسة إدارة بوش المسماة الحرب على الإرهاب تعد أقوى نقاط القوة للمرشحين الجمهوريين فقد تبين من تحليل «بيو» أن نسبة الذين قالوا بعد إدلائهم بأصواتهم إن الجمهوريين وحدهم هم الذين يمكنهم أن يجعلوا أمريكا أكثر أماناً لم تتجاوز ٢٢ في المئة.

كما لاحظ تحليل مركز «بيو» أن التأييد القوي الذي كان يتمتع به بوش بين الناخبين من أصول لاتينية (وهؤلاء معظمهم من معارضي الرئيس الكوبي فيديل كاسترو في المنفى) قد مُحي بصورة كاسحة في الانتخابات الأخيرة. إذ كان قد حصل على نسبة ٤٤ في المئة من أصوات الناخبين من أصول لاتينية في انتخابات ٢٠٠٤، لكن الديمقراطيين كسبوا ٦٩ في المئة من أصوات هؤلاء في ٢٠٠٦ □

الجمهوريين، وأهمها القول إن «الحزب الجمهوري قد هجر منطقة الوسط فدفن الثمن». وترد بأن الحزب الجمهوري خسر لثلاثة أسباب: العراق والعراق والعراق. ولا شيء غير هذا. وقد كان يوم الانتخابات بصورة قاطعة تفنيداً لسياسة إدارة بوش الفاشلة والمأساوية في العراق. بل إنها ترى أن المرشحين الديمقراطيين الذين سمعوا نصيحة مستشاريهم أثناء الحملة الانتخابية فركزوا على «الوسط» قد سقطوا في الانتخابات. أما المرشحين الذين جاهرُوا بمعارضتهم الحرب في العراق فقد فازوا. ولهذا - تقول «إن ما يحتاج إليه الديمقراطيون في الخطوة التالية - هو التيقن من أن النائب جاك مورثا سيصبح زعيم الأغلبية في مجلس النواب، فهو الذي قاد الحملة لجعل العراق الموضوع الرئيسي في الانتخابات، وهو الذي واصل الضغط في هذا الاتجاه حينما أراد قادة ديمقراطيون آخرون أن يضعوا مسائل اقتصادية في مقدمة الحملة الانتخابية. جاك مورثا هو الذي أطلق شرارة النصر الذي تحقق ليلة الانتخابات، وهو الزعيم الذي يستطيع أن يأخذ الديمقراطيين إلى باقي الطريق.

(١٢)

Pew Research Center for the People and the Press,

«Centrists Deliver for Democrats,»

Findings, 8 November 2006.

اكتفى مركز «بيو» لأبحاث الشعب والصحافة في تناوله الانتخابات النصفية بتحليل مكاسب الديمقراطيين وخسائر الجمهوريين، بناء على ما أدلى به الناخبون الأمريكيون على أثر خروجهم من مراكز الاقتراع. وكان أبرز استنتاجات هذا التحليل: